الدولة وأزمة الديمقراطية

المحامي هاتف الاعرجي / باحث قانوني

بناء الدولة غاية في ذاتها. ويتوقف على بنائها بناءً صحيحاً مستقبل الشعب كله، وقدرته على تحقيق اهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية.
اما في العالم العربي (الذي لا بد من اصلاحه) حيث الفساد المتفاقم الذي شمل كل شيء في السياسة الداخلية والخارجية، مما ادى ويؤدي إلى انهيار الموقع الاستراتيجي للعرب كبلدان وشعوب امام قوى التأثير الاقليمي والعالمي - كجماعة واقاليم. كما استفحل الخلل في عرى التضامن بين الدول. ويكاد مشهد التراجع في قيم الحرية والتخبط في قواعد الادارة والقيادة واضحاً. وانفرط عقد الوطنية وضياع الكرامة الذاتية. ومن التأمل في الفساد العام والشامل، فقد ظهرت نظريات او بالاحرى تيارات نظرية.. منها اولاً ما ينظر إلى الدولة من حيث هي مؤسسة لممارسة السلطة في مواجهة المجتمع وبالمقارنة معه، ويميز بين نموذج الدولة القديمة التي تعزز الاستبداد، وتجسد سلطة ذاتية مختلطة بالعلاقات الذاتية - الشخصية ونموذج الدولة الحديثة التي تجسد النمط الناجع والمتقدم والعقلاني في ممارسة السلطة وتحقيق السياسة. فالمقصود في الواقع ابراز الطريقة الأنجع في بناء الدولة كجهاز مختص بممارسة السلطة، وتحليل الشروط اللازمة لانتاج هذا الجهاز النموذج، وتنميته. ويفترض هذا المنظور أن سبب فساد السياسة العربية لا يكمن في طبيعة السياسة القائمة كأهداف واساليب وغايات ووسائل عمل فحسب، ولكن في تقصير بنية الدولة في تلبية هذه الاهداف، أي في الطابع غير الفعال او غير المتسق للدولة من حيث هي آلة تنفيذية. ومن هنا فأن اصلاح السياسة، يقتضي بالدرجة الاولى، اصلاح مفهوم الدولة، أي تحديد النموذج الصالح منها. ويلتقي هذا التفكير، مع التفكير الكلاسيكي حول مفهوم المؤسسة وخصوصيتها وما يتربط بها من تقنين وتجريد وتعميم، بالمقارنة مع فكر السلطة الشخصية والزبونية والخاصة، او الاقطاعية التي كانت تميز، حسب اعتقاد محللي المجتمعات الاسلامية الكلاسيكيين، الدولة التقليدية السلطانية التي يستمد الحاكم سلطانه من عند الله وبالوراثة.
ان انتشار مفهوم الدولة هو شرط تحقيق نموذجها وما يعنيه من توسيع لقدرة المجتمعات على السيطرة على العملية السياسية، وما يقود حتماً اليه من تدعيم الطابع العقلاني الموضوعي لممارسة السلطة على حساب العلاقات الذاتية والشخصية فيها.
ونؤكد القول لا يمكن اصلاح السياسة إلا اذا أمكن اصلاح الدولة. ويستدعي مثل هذا الاصلاح انتزاعها مجالاً ومفهوماً من براثن المجتمع، وتثبيتها كمؤسسة عامة راسخة، وتدعيم شرعيتها وسيادتها الخاصة. ومن هذا المنظور، يرجع فساد الدولة، الذي هو مصدر فساد السياسة، إلى ضعف تحررها من المجتمع وضغوطه المختلفة وتناقضاته، وافتقارها إلى الارادة الواضحة لتأكيد نفسها كسلطة فوق المجتمع، ومن طبيعة مختلفة عنه، أي كسلطة مجردة، موضوعية، وعقلانية.
وتفترض هذه الرؤية اذن وضع الدولة في وجه المجتمع، بقدر ما يظهر المجتمع نقيض الدولة ويحرمها من امكانية الانعتاق والتكوين كمؤسسة حديثة وجديدة ان تحرير الدولة من المجتمع هو شرط اعادة بث قيم العقلانية والحرية والفاعلية في السياسة الوطنية وفي مقابل ذلك يقف تيار آخر لا يعطي الاهمية الاولى في عملية التنظيم الاجتماعي والمدني - للدولة واجهزتها - بل للقيم التي تلهمها، وتسير السياسة وتحدد اهدافها وقيمها. وهذا التيار (تيار ثقافوي) يعتقد ان فساد السياسة نابع من فساد الثقافة عامة، وتأثر السلطة والدولة بها. وتنطوي هذه الرؤية على الاعتقاد بان الثقافة - القديمة - أي التراث - مرتبطة بقيم الاستبداد، في حين ان الثقافة والقيم الحديثة لا تنفصل عن قيم الحرية والاستقلال. ويقود هذا الاعتقاد بشكل طبيعي إلى تفسير فساد السياسة واستبدادية السلطة، بأستمرار القيم القديمة او بعودتها من جديد، أو تغلبها أو انتصارها على قيم المجتمع الحديث. ولأن وجود السياسة السليمة لا يمكن ان ينفصل عن وجود الثقافة السياسية الحديثة، ثقافة الحرية والسيادة الفرعية. فان محور الجهد والعمل في بناء هذه الدولة ينبغي ان يكون نشر عقيدة الحرية والعلمانية والقيم العصرية في المجتمع نفسه.
على ان المفكر الفرنسي (ريمون آرون - وفي كتابه الديمقراطية ونظم التخطيط المركزي) يرى ان الدول العربية التي انهارت انظمتها في الغالب او التي هي في طريقها للأنهيار تتصف بخمسة عناصر ملازمة لها:
١-احتكار الحزب الحاكم لجميع الانشطة السياسية في الدولة.
٢-تقرير هوية الدولة الرسمية من خلال مبادئ الحزب الحاكم.
٣-سيطرة الدولة على جميع وسائل الاعلام ومراكز السلطة والأمن.
٤-امتلاك وسيطرة الدولة على الانشطة الاقتصادية والثقافية بشكل عام.
٥-جعل المساءلة فيما يتعلق بالاخطاء الاقتصادية والمهنية قضية عقائدية تتطلب عقاباً سياسياً وعقائدياً. كما في الانظمة الشمولية التي تربط بين العمل الحزبي والعمل الوظيفي.
اما خالد محمد خالد - الكاتب المصري التقدمي فقد تركت دراسته للتجارب الديمقراطية اثراً عميقاً في دعوته لها. كما ان عداءه الصادق للاستعمار والفاشية والدكتاتوريات جميعاً هو ما يميز كل كتاباته:
اذ يقول: حسبنا الآن ان نؤكد ان الاستعمار يطيب نفساً حين يبصرالديمقراطيات الشعبية والانتفاضات الحرة تتحول بقدرته إلى هذا الوثن العجيب الذي يسمونه "المستبد العادل" لماذا؟؟؟؟ لان الامة التي ترزح تحت بركات هذا المستبد العادل ستفقد ضميرها وتفقد وعيها، فالضمير والوعي انما تكونهما الحرية والاحساس الاكيد بالكرامة وبالعزة وهذه كلها محظورة لا يسمح بها الاستبداد، ولو كان عادلاً بل يدرك بعمق الترابط الوثيق بين العادل المستبد والمصالح الاستعمارية. "وهذا العادل كما يفهم الاستعمار خارج بلاده، حراسة حازمة تزيحه حول شعوب البترول الدافق والاستراتيجية الحاسمة. واذن فالمستبد العادل في نظرها ليس اكثر من "كلب حراسة.
ازمة الديمقراطية في الوطن العربي - ص,٤٧٣
وبنبوءة ثاقبة يرى خالد محمد خالد في كتابه الديمقراطية أبداً - ص٣٠، ان النزعات الدينية المتطرفة قد تقود إلى كارثة ان لم يتم اقرار الديمقراطية الحقة.
ومن تجليات تقدم الوعي الديمقراطي في انحاء العالم العربي اقامة العديد من المنظمات والمراكز البحثية في مجال حقوق الانسان والديمقراطية ان غياب حقوق الانسان والحريات مشهد يعم البلدان العربية، وانها لا تخترق من قبل السلطات فحسب بل من قبل فئات اخرى سياسية ودينيه واجتماعية.
ولعل من العوامل الاخرى تعثر عملية الديمقراطية في البلدان العربية، انتشار الامية وعدم وجود ثقافة ديمقراطية واستمرار التقاليد الاجتماعية المتخلفة، والاصولية الدينية والطائفية